AMAN
Transparency Palestine

تقرير مؤشر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية المصنفة (C) في الضفة الغربية

سلسلة تقارير رقم 157

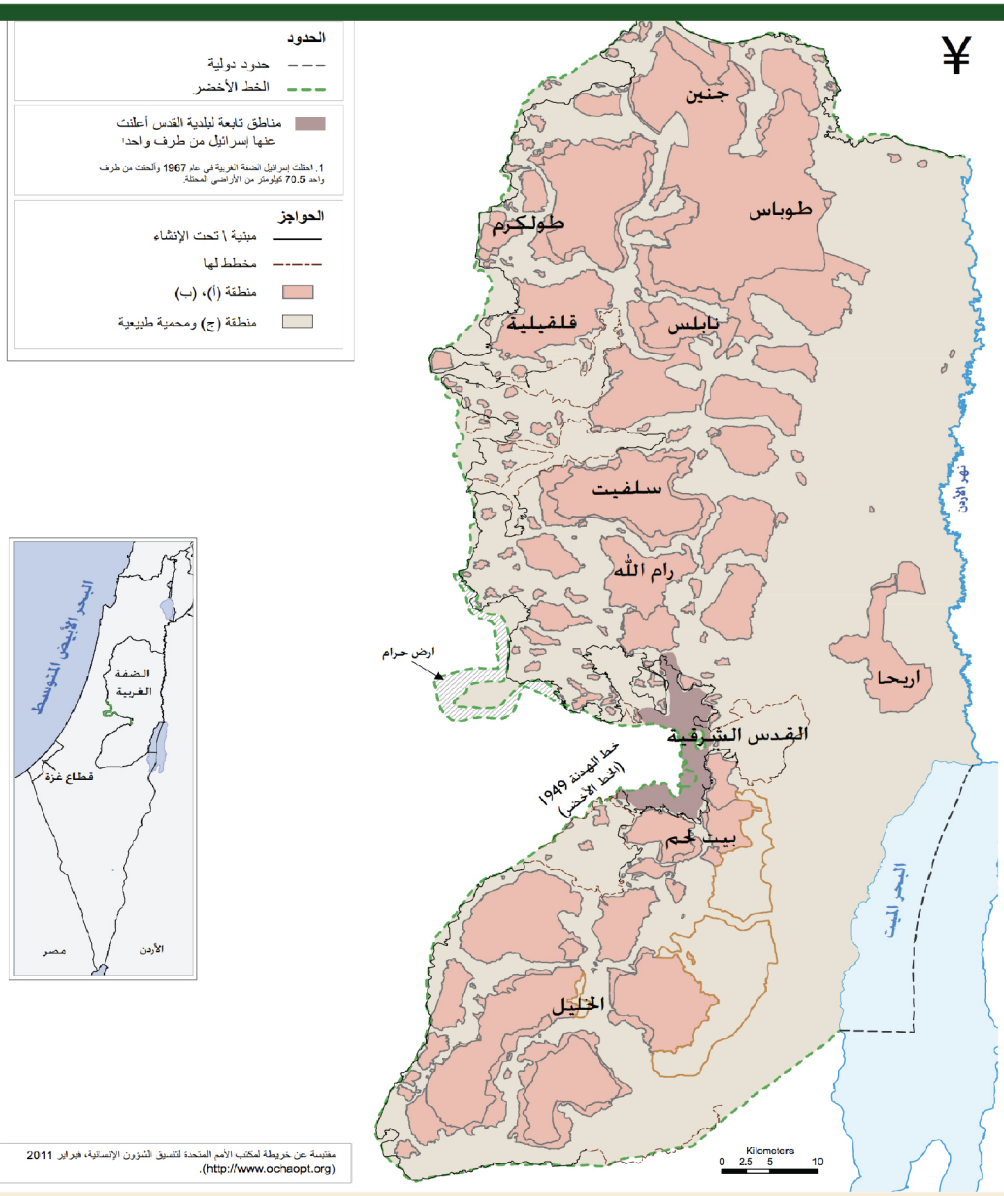

2019

تقرير مؤشر الشفافية ومدى تطبيقه
في أعمال الهيئات المحلية المصنفة (C) في الضفة الغربية

2019

يتقدم ائتلاف أمان بالشكر الجزيل للباحثيْن اللذين أعدا تقارير حول مؤشر الشفافية في مناطق الضفة الغربية للهيئات المحلية المصنفة C، وهما: الأستاذ معتصم زايد: تقرير مؤشر الشفافية في شمال الضفة الغربية، والدكتور محمد أبو زايد: مؤشر الشفافية في وسط وجنوب الضفة الغربية.

كما يقدر ائتلاف أمان لفريق أمان جهوده التي قام بها في مراجعة التقرير وتحريره.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2018. مؤشر الشفافية ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية المصنفة C في الضفة الغربية. رام الله- فلسطين.

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)
رام الله : عمارة الريماوي – الطابق الأول – شارع الإرسال
ص.ب : رام الله 339 القدس 69647
هاتف : 2989506 – 022974949
فاكس : 022974948

غزة: عمارة دريم – الطابق الثالث– شقة رقم 4– شارع حبوش
تلفاكس: 082884767
تلفاكس: 082884766
بريد الكتروني: info@aman-palestine.org
الموقع الالكتروني: www.aman-palestine.org

إن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في الورقة، ولا يتحمل أي مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

ملخص تنفيذي

انطلاقًا من إيمان الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» بأهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المحلية لقربها وتماسها المباشر مع المواطن، وبوصفها الأكثر قدرة على معرفة احتياجات مواطنيها، واهتماماتهم، والأقدر على تسهيل حق المواطنين في المشاركة والمساءلة بحكم قربهم من مركز اتخاذ القرار؛ واظب على العمل على تمكين الهيئات المحلية، للوصول إلى بيئة عمل محصنة ضد الفساد ومستجيبة للمساءلة المجتمعية، من خلال العمل على إعداد الدراسات والأبحاث حول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في قطاع الحكم المحلي، بالإضافة إلى جهود رفع الوعي لأعضاء الهيئات المحلية والمواطنين بالتركيز على مبادئ الشفافية وقيم النزاهة ونظم المساءلة.

ولأغراض الفحص والدراسة حول مدى الشفافية في ممارسات وسياسات هيئات الحكم المحلي، من أجل تمكين هذه الهيئات من تعزيز مبادئ الشفافية فيها، ولتفعيل قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في الهيئات المحلية؛ قام ائتلاف أمان بتطوير وتوطين مؤشر الشفافية، المعدّ من قبل منظمة الشفافية الدولية، كي يتلاءم والواقع الفلسطيني. ويهدف هذا المؤشر إلى تشخيص مدى التزام الهيئات المحلية بالإفصاح عن المعلومات الضرورية فيما يتعلق بعلاقاتها بمجتمعاتها المحلية ونشاطاتها الإدارية والمالية ونظام حوكمتها. كما يهدف إلى التعرف على الممارسات والوسائل المتبعة من قبل الهيئات المحلية في توفير المعلومات المتعلقة بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة في عملها، وبالتحديد في بعض المحاور الأساسية كعلاقتها مع المجتمع المحلي، ونمط إدارتها، وممارساتها المالية، وإدارتها للموارد البشرية، والمشاريع التي تنفذها، والعطاءات التي تطرحها. ويوفر هذا المؤشر فرصة للتعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف في الهيئات المحلية، بما يسهل بلورة التوصيات وبرامج التدخل الرامية لتعزيز مبادئ الشفافية، لتصب في تحقيق بيئة محصنة ضد الفساد ومستجيبة للمساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية.

احتوى مؤشر الشفافية الخاص بفلسطين على 36 سؤالاً، وقعت ضمن خمسة محاور. حيث جرى تطبيقه في عام 2019 على كافة الهيئات المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والمصنفة ضمن فئات C[1] (بحسب تصنيف صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية)1 التي بلغ عددها 57 هيئة محلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهذا التقرير يحوي في طياته النتائج التي توصلت لها عملية تطبيق المؤشر على الهيئات المحلية في الضفة الغربية فقط. أما الهيئات المحلية في قطاع غزة، فتم وضعها في تقرير آخر منفصل.

ويأتي هذا التقرير استكمالاً لتقارير سابقة أصدرها ائتلاف أمان في هذا الصدد، لاستكشاف مدى التطور في آليات الشفافية لدى بعض الهيئات المحلية التي تمت دراستها سابقاً، وفحص ذلك لدى هيئات جديدة.

نتائج المؤشر

أظهرت نتائج مؤشر الشفافية في هيئات الحكم المحلي الذي نفذه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» أن التزام الهيئات المحلية بتوفير المعلومات المطلوبة للمواطن محدود، وهناك قصور في تحديث المعلومات والبيانات والتقارير المنشورة، كما تبين أن قدرات الهيئات المحلية محدود، وخصوصاً الصغيرة منها، في تطوير وبناء صفحات إلكترونية خاصة بها.

كما أظهرت النتائج أن معظم الهيئات المحلية ليست لديها سياسة معتمدة للنشر والإفصاح، وغالبية عمليات النشر والإفصاح التي تتم، تتم بشكل ارتجالي وعشوائي ودون الاعتماد على آليات واضحة وممأسسة، كما أن غالبية الهيئات

1. يقوم صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية بالاعتماد على آلية في تصنيفه تحوي على ثلاثة معايير رئيسية وهي: الأداء (50%)، عدد سكان الهيئة المحلية (30%)، ومقدار الحاجة (20%)، حيث يتم تصنيف الهيئات المحلية بناءً على امتلاك أدوات معززة للأداء واستخدام هذه الأدوات. وبناء على ذلك، فقد تمت صياغة 16 مؤشراً تعكس الأداء الفعلي للبلديات في مجال ممارسات الإدارة الرشيدة. على أن يتم تخصيص الأموال اعتماداً على تصنيف كل بلدية، بحيث تحصل الهيئات التي تقع في مراتب أعلى على تمويل أكبر من تلك التي تقع في درجات أدنى من التصنيف، حيث يعمل البرنامج بشكل متواصل مع الهيئات ذات التصنيف المتدني لمساعدتها في الارتقاء إلى درجات أعلى.

المحلية عندما تلجأ للنشر والإفصاح، فإنها تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي، ومعظم الهيئات المحلية تعاني من غياب نظم موحدة لتوفير المعلومات والبيانات، وتتفاوت قدرتها ومستوى توفيرها حسب حجمها وقدرات طاقمها، وأحياناً النمط القيادي ودرجة وعي المسؤولين والتزامهم بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة. ومعظم المعلومات التي توفرها الهيئات المحلية هي معلومات شكلية عن الهيئة المحلية، مثل أسماء أعضاء المجلس وآليات التواصل معهم ونشاطات وفعاليات وأمور ذات طابع إعلامي تسويقي، حيث لا توفر ما هو مطلوب قانونيّاً أو تطوعاً منها لضمان الالتزام بقواعد الإفصاح. كما بينت النتائج أن الهيئات المحلية تستجيب لطلبات المواطن بالحصول على المعلومات المختلفة بطرق مختلفة حسب نوع الطلب وتوفر المعلومة.

كما تظهر النتائج علاقة طردية بين تصنيف الهيئات المحلية وعمليات الإفصاح والنشر، فالهيئات المحلية ذات التصنيف الأعلى تميل إلى تطبيق آليات لنشر البيانات والمعلومات والإفصاح عنها إلكترونيّاً أكثر من الهيئات المحلية الأصغر من حيث تصنيفها.

وبمقارنة أداء الهيئات المحلية المبحوثة في هذا التقرير مع نظيراتها من التصنيفات الأعلى، نلاحظ أن المشكلة متفاقمة لدى الهيئات المحلية المصنفة C مقارنة مع تلك المصنفة B. والقصور الأكبر يأتي في محاور الإفصاح المالي والتوظيف والعطاءات التي حازت على علامات متدنية. ورغم أن محور علاقة الهيئة المحلية بالمجتمع المحلي قد حاز على الأعلى من غيره من المحاور، إلا أن المعلومات المنشورة من قبل الهيئات المحلية، هي بالمجمل معلومات شكلية تتضمن بعض النشاطات والتعليقات التي لا توفر بيانات ذات قيم وأهمية كما ينص عليها المؤشر.

مؤشر الشفافية في الهيئات المحلية

المصنفة C

مقدمة

تمثل الهيئات المحلية، على اختلاف مستوياتها، الشق الثاني للحكم الذي يعرف باسم الحكم المحلي، ويقدم مختلف الخدمات اليومية للمواطنين، ونظراً لضخامة هذا القطاع ماليّاً وإداريّاً، وارتباطه المباشر مع المواطنين، فإن ذلك يقتضي إدارته في بيئة عمل تعزز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم مساءلة خارجية وداخلية من أجل تحصينه ضد استغلال السلطة الممنوحة للقائمين عليه من أعضاء منتخبين وموظفين معينين، وذلك في إطار شامل يطلق عليه نظام النزاهة للوقاية من الفساد.

وفي إطار تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في عمل الهيئات المحلية، ركزت خطة أمان الإستراتيجية 2016 – 2020 على تعزيز نظام النزاهة للهيئات المحلية، ورفع الوعي المحلي بمكافحة الفساد، وتفعيل آليات المساءلة الداخلية والخارجية لديها. ويأتي هذا الاهتمام من ائتلاف أمان نظراً لأهمية الدور الذي تلعبه الهيئات المحلية بوصفها المسؤولة عن تقديم العديد من الخدمات اليومية للمواطنين، التي تشمل مجالات الحياة المتعددة والضرورية، كالمياه والكهرباء، والهندسة والمساحة والبناء، والطرق والتخطيط، والحرف والصناعات، والصحة والبيئة. وتقوم الهيئات المحلية بالمشاريع التطويرية، والأعمال الإنشائية، والتخطيط التنموي. وتتعامل الهيئات المحلية مع موازنات ضخمة، حيث تتضمن أعمالها إيرادات ونفقات عالية، وتتولى العطاءات الخاصة بها، وتقوم بتعيين الموظفين الدائمين أو المؤقتين. كما أنها تتخذ العديد من القرارات في الشأن المالي والإداري الذي يهم كافة المواطنين من سكان الهيئة المحلية.

إن الشفافية ونشر المعلومات والإفصاح عن الوثائق، تسهل عملية المساءلة والمحاسبة من قبل المواطنين والمؤسسات والإعلام، وتقرب أداء العاملين من النزاهة بصورة أفضل؛ لأنها تضع كل الأداء تحت المجهر، إضافة إلى أن النشر يكشف إمكانية تضارب المصالح، وبالتالي يقلل من فرص الفساد. كما أن الشفافية والإفصاح يساهمان في تعزيز وتقوية ثقة المواطن بالهيئة المحلية وبأدائها، لهذا، فإن على الهيئات المحلية أن تلتزم بسياسة النشر والإفصاح بكل ما يتعلق بأعمالها، وخاصة في الشأن المالي والشأن الإداري، كأن تلتزم، وباستمرار، بنشر الموازنة السنوية، والتقارير المالية، والتقارير الإدارية،

والخطة الإستراتيجية، وقرارات المجلس المحلي، وأدلة العمل، والأنظمة والإجراءات، ومدونات السلوك، وإعلانات التوظيف، وإعلانات العطاءات. ولا بأس أن تمتد عمليات النشر لتشمل السيرة الذاتية لرئيس المجلس المحلي، وجدول أعمال اجتماعات المجلس، ومحاضر الجلسات، وهيكلية الهيئة المحلية، وكيفية الاتصال مع رؤساء الدوائر والأقسام المختلفة.

هذه البنود وغيرها تشكل بمجموعها ما يمكن تسميته «مؤشر الشفافية»، الذي يعطي صورة عن مدى التزام الهيئة المحلية بسياسات النشر والإفصاح، ويبين الجوانب التي تتميز بالوضوح في عمل الهيئة المحلية، وتلك التي يغلب عليها القصور.

إلا أن التشريعات الفلسطينية المتعلقة بالحكم المحلي، لا تولي اهتماماً بمبادئ الشفافية. فمثلاً، تنص المادة (8) من قانون الهيئات المحلية لعام 1997 المتعلقة بجلسات مجالس الهيئات المحلية على أنه (يجوز للمجلس أن يسمح لأي شخص حضور أي جلسة من جلساته إذا قرر ذلك أكثرية أعضائه الحاضرين للمشاركة في مناقشة الموضوع)، وهذا النص يعني أن الأصل في اجتماعات مجالس الهيئات المحلية أن تكون مغلقة، إلا في حالات معينة وبقرار من المجلس المحلي. كما أن المادة (36) من القانون، التي تنص على إعداد التقرير السنوي وإرسال نسخة منه إلى وزير الحكم المحلي، لا تنص على نشر التقرير. وكذلك بالنسبة للموازنة السنوية (مادة 31)، والحساب الختامي (مادة 32)، حيث يتطلب إقرارها من المجلس المحلي ومصادقة الوزير عليها، دون الإشارة إلى موضوع النشر.

أهداف مؤشر الشفافية

يهدف المؤشر إلى قياس مدى تطبيق مبادئ الشفافية في عمل الهيئات المحلية المستهدفة، من خلال قياس مستوى إفصاحها عن المعلومات المتعلقة بها وبمجلسها البلدي، وخططها، وموازناتها، وقراراتها، وغير ذلك. وبشكل مفصل، يهدف المؤشر إلى الآتي:

- تقييم مدى توفر المعلومات المتعلقة بالهيئات المحلية، والتعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف في الإفصاح عنها.
- خلق التنافس بين الهيئات المحلية، وتشجيعها على نشر معلوماتها للمواطنين، بهدف اتباع أفضل الممارسات السليمة بهذا الشأن.
- بلورة توصيات لتعزيز مبادئ الشفافية بالتعاون مع الهيئات المستهدفة.

عينة المؤشر

عينة المؤشر في هذا التقرير هي عينة قصدية، أي محددة مسبقاً، وهي تضم الهيئات المحلية المصنفة C في الضفة الغربية، ويبلغ عددها 46 هيئة محلية.

منهجية تطبيق المؤشر

بعد تحديد المحاور والأسئلة التي تندرج تحتها، وبعد تحديد عينة الهيئات المحلية المستهدفة، تم تقسيم الهيئات المحلية حسب توزيعها الجغرافي في شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها، وحسب عدد الهيئات المحلية. وتم إعداد تقرير عن كل منطقة، حيث تم إعداد تقرير شمل الهيئات المحلية في وسط وجنوب الضفة الغربية، وتقرير آخر شمل الهيئات المحلية في شمال الضفة الغربية، حيث تم استهداف الهيئات المحلية المصنفة C في عام 2019، وهذا التقرير يجمع نتائج التقريرين معاً.

تم جمع المعلومات من خلال الآليات الآتية:

- الدخول إلى المواقع الإلكترونية للهيئات المحلية، وصفحاتها على الفيسبوك، والبحث في بياناتها؛ لفحص مدى نشرها للمعلومات، وتوفيرها للبيانات التي يحتاجها المواطن.
- الاتصال هاتفيّاً مع الهيئات المحلية للتأكد من بعض الملاحظات، أو الاستفسار عن بعض المعلومات الناقصة: هل هي موجودة ولكن غير منشورة؟ أم أنها غير موجودة لدى الهيئة المحلية؟
- مراسلة بعض الهيئات المحلية بالطرق المختلفة، والحصول على الإجابات المطلوبة.

الأبعاد الرئيسية للمؤشر

تم تطبيق 36 سؤالاً على الهيئات المحلية المستهدفة، استناداً إلى المعلومات المتوفرة وفق المنهجية المُشار إليها، وذلك ضمن الأبعاد التالية، التي تدور حول مدى تدفق المعلومات من قبل الهيئة المحلية تجاه المواطنين:

- الإفصاح عن المعلومات: وتشمل معلومات عن رئيس المجلس المحلي وأعضائه، والهيئة المحلية وأقسامها ودوائرها وإداراتها المختلفة، ومسؤولي هذه الدوائر، وكيفية التواصل معهم. إضافة إلى موجودات الهيئة المحلية وممتلكاتها، ووضعها المالي.
- الإفصاح عن آلية اتخاذ القرارات، وتشمل جدول أعمال الهيئة المحلية، ومحاضر اجتماعاتها، ومشاركة الجمهور في وضع الخطط وتحديد الأولويات، ونشر محاضر اللقاءات المجتمعية.
- الإفصاح عما يصدر عن الهيئة المحلية، ويشمل نشر قرارات الهيئة، وموازناتها، وخطتها الإستراتيجية التنموية، وتقاريرها المالية والإدارية، والتقارير السنوية، وتقارير الإنجاز، وإعلانات التوظيف والعطاءات.
- الإفصاح عن الأدلة والنماذج التي يحتاجها المواطن، ويشمل أدلة ونماذج الشكاوى والاقتراحات، وأدلة العمل، والأنظمة والإجراءات، ومقدار الرسوم على الطلبات، والمدد الزمنية التي تحتاجها.

مبادئ فحص الشفافية في أعمال الهيئات المحلية

ينطلق فحص مبادئ الشفافية في أعمال الهيئات المحلية من المبادئ التالية:

- حق الحصول على المعلومات: أي أن من حق المواطنين الحصول على المعلومات العامة المتعلقة بأعمال الهيئة المحلية، تلقائيّاً، ودون الحاجة لتبرير أسباب الحصول عليها، أو إثبات مصلحة خاصة للحصول عليها. كما أن الهيئة التي تقرر حجب المعلومة، ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن هذا الحجب.
- فعالية تقديم المعلومات: أي أن على الهيئة المحلية جمع المعلومات بشكل دائم وحفظها وتحديثها، مثل المعلومات عن أعضاء المجلس المحلي، كسيرهم الذاتية، وممتلكاتهم وذممهم المالية، والمعلومات عن عملية اتخاذ القرارات، السابقة والحالية، ومعرفة أصحاب المصلحة وذوي العلاقة المحليين والدوليين، والمعلومات عن القرارات والمخرجات، مثل التقارير المالية والإدارية، والتعيينات وقضايا التخطيط.
- نوعية المعلومات: يجب أن تكون المعلومات صحيحة وشاملة ومحدثة في حينه.

محاور المؤشر وأسئلته

يتضمن قياس المؤشر خمسة محاور شاملة، وكل محور يشمل مجموعة من الأسئلة، وبالتالي، فإن إجابات هذه الأسئلة تعطي صورة شاملة عن مدى إفصاح كل هيئة محلية عن المعلومات التي يحتاجها المواطنون من سكان الهيئة، أو غيرهم من المهتمين.

والمحاور هي:

المحور الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها، ويشمل السؤال عن توفر ونشر ما يلي:

- السيرة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية.
- الإفصاح عن دخل رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية، وإقرار الذمة المالية).
- أسماء رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية، ومعلومات الاتصال بهم (البريد الإلكتروني وأرقام هواتفهم).
- معلومات الاتصال برئيس وأعضاء المجلس المحلي المنتخب.
- قائمة بأعضاء المجلس المحلي.
- جدول أعمال اجتماعات المجلس المحلي.
- محاضر اجتماعات المجلس المحلي، والقرارات المتعلقة بالمواطنين مباشرة، والخدمات المتعلقة بهم.
- معلومات حول جهة الاتصال ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية.
- قائمة بأسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين من الهيئة المحلية.

المحور الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية، ويشمل السؤال عن توفر ونشر ما يلي:

- مدونات سلوك لرئيس وأعضاء المجالس المحلية والموظفين (هل هي موجودة؟ وإن وجدت هل هي منشورة؟).
- الخطة الإستراتيجية (ثلاث سنوات أو خمس سنوات).
- التقرير الإداري السنوي/ تقرير الإنجازات.
- خطة مكافحة الفساد مستقلة، أو جزء من الخطط الأخرى الإستراتيجية والتنفيذية، أو (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية).
- الأنظمة والإجراءات والتعليمات المعمول بها في الهيئة المحلية.
- الضرائب ورسوم الخدمات المقدمة من قبل الهيئة المحلية.
- جرد أصول الهيئة المحلية (الطرق، والشوارع، والأبنية.. إلخ).
- قائمة الجمعيات والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية بشكل أساسي في تشكيلها.

المحور الثالث: الإدارة المالية، ويشمل السؤال عن توفر ونشر ما يلي:

- موازنة العام الحالي، أو الموازنة المفصلة للعام الحالي.
- قائمة إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي.

- الموازنة المخططة للعام الماضي والمنفذة (الموازنة والتقرير المالي لعام 2017).
- كافة التعديلات التي أجريت على الموازنة الحالية.
- الدين العام.
- الذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزودي الخدمات والمقاولين.
- التقارير المالية السنوية المدققة.

المحور الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات، ويشمل السؤال عن توفر ونشر ما يلي:

- الإعلان عن الوظائف الشاغرة (سواء في الصحف المحلية ووسائل الإعلام، أو أي طريقة نشر وإعلان أخرى) قبل 10 أيام من التاريخ المحدد لانتهاء التقديم.
- إجراءات ترقية وإقالة الموظفين، والإجراءات الجزائية بحقهم (حسب النظام المعمول به في الهيئة المحلية).
- عدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة).
- سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والموردين.
- سياسة المشتريات العامة «وثيقة العطاءات» (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات).
- العقود العامة (الأشغال العامة والخدمات العامة التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص)، مع جميع مرفقاتها وملحقاتها خلال السنة الماضية.
- العقود المعدلة.

المحور الخامس: التخطيط الحضري/ المدني، ويشمل السؤال عن توفر ونشر ما يلي:

- خطة التنمية المحلية: التي تعني وجود (وثيقة محدثة تنظم استخدامات أراضي البلدية بأكملها، وتحدد شبكات الطرق والنقل، ومعدات البلدية، واستخراج المياه وأنظمة إمدادها، ونظام مياه الصرف الصحي والاتصالات، وغيرها من البنى التحتية).
- محاضر اللقاءات مع المواطنين إن وجدت: الجلسات العامة مع الجمهور حول خطط الهيئات المحلية، بما فيها معالجة الشكاوى والاقتراحات والتعليقات التي أدلى بها المواطنون حول هذا الموضوع.
- قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المبيعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات).
- المواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص.
- استخدامات أراضي الهيئة المحلية، والتغييرات التي حصلت على استخداماتها.

تنفيذ المؤشر

يعتبر مؤشر الشفافية إحدى الأدوات المهمة لقياس مدى التزام الهيئات المحلية بسياسات الإفصاح وتوفير المعلومات، لقياس المؤشر، تم تطوير مقياس متدرج من 1-4 (شبيه بمقياس ليكرت)، حيث تم إعطاء قيمة لكل سؤال من أسئلة المؤشر، وبصورة متدرجة لا تقتصر على إجابات نعم ولا، وإنما تتضمن تدرجاً من 1-4 ضمن الإجابة الواحدة، وذلك كما يلي:

تُعطى العلامة الكاملة (4) في حال نُشرت المعلومة على الإنترنت.

تُعطى العلامة (3 أو 2) إذا لم تُنشر المعلومة على الإنترنت ونُشرت بإحدى الوسائل الأخرى وليس فيها نص قانوني.

العلامة (1) تعطى في حال لم تنشر المعلومة على الإنترنت ونشرت بإحدى الوسائل الأخرى وفيها نص قانوني.

تُعطى العلامة (0) إذا لم تُنشر المعلومة بأي وسيلة نشر وفيها نص قانوني.

نتائج مؤشر الشفافية

أولاً: الهيئات المحلية في جنوب ووسط الضفة الغربية

الرقم	الهيئة المحلية	محور (1)	محور (2)	محور (3)	محور (4)	محور (5)	المعدل
	محافظة القدس وضواحيها						
1	العيزرية	2.75	2.33	1.75	2.40	2.40	2.33
2	السواحرة	2.75	2.33	1.75	2.40	2.40	2.33
3	حزما	3.00	2.33	3.00	2.60	2.40	2.67
4	كفر عقب	2.92	2.22	1.00	1.80	2.20	.032
	محافظة أريحا						
5	العوجا	2.58	2.33	1.50	2.40	2.40	2.24
6	النويعمة	2.33	2.22	1.75	2.40	2.20	2.18
	محافظة رام الله والبيرة						
7	عبوين	2.17	2.44	2.25	1.80	2.20	2.17
8	المزرعة الشرقية	3.33	2.22	2.25	3.00	3.00	2.76
9	الطيبة	3.08	2.89	2.25	1.80	3.00	2.60
10	الزيتونة	2.17	2.22	2.00	1.80	2.20	2.08
11	بيت لقيا	2.83	2.33	1.00	1.80	2.40	2.07
12	سردا وأبو قش	3.08	3.22	1.00	3.00	2.80	2.62
13	ترمسعيا	2.50	2.22	2.25	1.80	2.20	2.19
14	بني زيد الغربية	3.08	2.89	1.50	1.80	2.20	2.29
	محافظة الخليل						
15	الظاهرية	2.92	3.00	1.00	2.40	3.00	2.46
16	الكرمل	3.17	2.56	1.50	2.40	2.40	2.41
17	الياسرية الشرقية	2.42	2.44	1.50	1.80	1.80	1.99
18	إذنا	2.42	2.44	1.50	1.80	1.80	1.99
19	سعير	3.50	3.56	3.75	2.60	3.00	3.28
20	نوبا	2.33	2.22	1.50	1.80	2.20	2.01
	محافظة بيت لحم						
21	بتير	2.75	2.33	2.25	2.40	2.80	2.51
22	جناتا	2.67	2.22	1.00	1.80	2.20	1.98
23	تقوع	2.83	2.22	1.00	1.80	2.40	2.05
24	زعترة	2.83	2.22	3.50	2.40	2.40	2.67

مقارنة بين المحافظات المختلفة 2019:

نتائج مؤشر الشفافية للهيئات المحلية المشاركة موزعة حسب المحافظة

المحافظة	المحور 1	المحور 2	المحور 3	المحور 4	المحور 5	المجموع لكل محافظة
بيت لحم	2.77	2.25	1.94	2.10	2.45	2.30
الخليل	2.79	2.70	1.79	2.13	2.37	2.36
أريحا	2.46	2.28	1.63	2.40	2.30	2.21
القدس وضواحيها	2.63	2.33	1.75	2.10	2.30	2.34
رام الله والبيرة	2.82	2.50	1.85	2.12	2.46	2.35
المجموع العام	2.76	2.48	1.82	2.14	2.41	2.32

عرض النتائج الرئيسية للهيئات في جنوب ووسط الضفة:

يمكن تلخيص الأرقام أعلاه في الملاحظات التالية:

- النتيجة الكلية لمختلف المحاور هي 2.32، وهي نتيجة متدنية حسب مفتاح التصحيح. وبشكل عام، فإن النتائج لهذا التصنيف من الهيئات المحلية جاءت أكثر انخفاضاً من قريناتها المصنفة B التي تمت دراستها في عام 2018.
- جاء الإفصاح فيما يتعلق بمحور الإدارة المالية الأكثر انخفاضاً 1.82، وهي نسبة متدنية حسب مفتاح التصحيح المعتمد. كما جاء الإفصاح لمحور التوظيف والعطاءات 2.14، وهي أيضاً نتيجة متدنية نسبيّاً، ما يبرز أهمية التركيز على الإفصاح المالي لدى المؤسسات وتعزيز آليات الرقابة عليه.
- الدرجة الأعلى للإفصاح كانت في المحور الأول (العلاقة مع المجتمع المحلي) وكانت قيمتها 2.76. ورغم أن هذه النتيجة تعكس رغبة الهيئات المحلية في توفير المعلومات للمجتمع المحلي، إلا أنها بحاجة إلى تعزيز، وخصوصاً من حيث نوعية وآلية نشر المعلومات، التي لا تتواءم في وضعها الحالي مع متطلبات النزاهة والمساءلة والشفافية.
- جاءت نتيجة الإفصاح فيما يتعلق بالإدارة العامة 2.48 والتخطيط الحضري 2.41 متقاربة.
- بناء على الدراسة المسحية لمواقع الهيئات المحلية وصفحاتها على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، نلاحظ أن هناك توجهاً إيجابيّاً من قبل الهيئات المحلية فيما يتعلق بتوفير المعلومات الأساسية. ولقد تأكد ذلك من خلال المقابلات التي تم إجراؤها.
- من خلال المقابلات التي تم إجراؤها مع عينة من هذه الهيئات المحلية التي جاءت نتائجها متدنية في الإفصاح الإلكتروني، أعرب مسؤولوها عن أنهم يعتمدون الهاتف أو الحضور بشكل شخصي كآليات لإعطاء المعلومات. ومعظم الهيئات المحلية المبحوثة أكدت أنها تزود المعلومات (في حدود القانون) لمن يطلبها من المواطنين بشكل شخصي، أي لمن يحضر إلى الهيئة المحلية. أما فيما يتعلق بالمؤسسات، فيمكن توفيرها عن طريق الإيميل أو الفاكس أو الهاتف،

أو بشكل شخصي لمندوب رسمي عن المؤسسة الراغبة.

- هناك تباين في مدى توفير الهيئات المحلية المعلومات للمواطن، وقد يعود ذلك إلى تفاوت قدراتها ومستوى التزامها ووعي قيادتها بأهمية الإفصاح.
- إلا أن المعلومات الموجودة على الإنترنت هي معلومات وأخبار عن نشاطات، وليست بالضرورة معلومات تندرج تحت بند «الإفصاح».
- ينقص هذه المعلومات التحديث المستمر والنشر في مواقع إلكترونية خاصة بالهيئات المحلية.
- بناء على التغذية الراجعة بخصوص عدم الإفصاح، أضاف معظم المبحوثين أن السبب الرئيسي هو نقص الموارد البشرية (موظفي وطاقم IT)، وتدني المعرفة التقنية لدى الطاقم التنفيذي للهيئة المحلية. وهو ما تكرر مع الهيئات المحلية التي تم بحثها في عام 2018 والمصنفة B.
- هناك قصور واضح في نشر المعلومات الأساسية المطلوبة حسب القانون مثل البيانات المالية للهيئة المحلية والتقارير الدورية المحدثة لنشاطاتها والقرارات الصادرة عنها عبر الإنترنت أو غيره من الوسائل. وتميل المعلومات المنشورة إلى أن تكون إعلانات أو مجرد نشاطات أو معلومات عامة.
- لا تتوفر لدى هذه الهيئات نظم مأسسة لتوفير المعلومات. فمن خلال المقابلات التي تم إجراؤها، تبين أن معظم الهيئات المحلية ليست لديها سياسة معتمدة للنشر والافصاح. وتلجأ معظم الهيئات المحلية إلى مواقع التواصل الاجتماعي، لأنها لا تمتلك القدرات التقنية أو المصادر البشرية لإدارة مواقع إلكترونية خاصة بها.
- لا توجد لدى هذه الهيئات نظم موحدة لتوفير المعلومات، وتتفاوت قدرتها ومستوى توفيرها بحسب حجمها وقدرات طاقمها، وأحياناً النمط القيادي وربما درجة وعي المسؤولين والتزامهم بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة.
- تعاني هذه الهيئات أكثر من الهيئات ذات التصنيف الأعلى في تطبيق آليات ونظم لنشر المعلومات والإفصاح عنها إلكترونيّاً، ويمكن تفسير هذا بأن قدرات الهيئات ذات التصنيف الأعلى أكبر وأوسع.
- المعلومات المتوفرة عبر الإيميل هي ذات الطبيعة الإلكترونية، وهي الوسيلة الفضلى، يليها الهاتف والفاكس. أما الحصول على المعلومات بشكل شخصي، فكان فيما يتعلق بمعلومات أكثر شخصية أو يصعب توفيرها بطرق أخرى.

أهم الملاحظات على النتائج:

- نتائج المحافظات بشكل عام متدنية وتقترب من المتوسط العام.
- حصلت الهيئات المحلية في محافظتي الخليل ورام الله والبيرة على أعلى النتائج، بينما حصلت هيئات أريحا على أدنى النتائج.
- فيما يتعلق بالإفصاح المالي، جاءت محافظة بيت لحم في المقدمة، وتلتها رام الله والبيرة. بينما جاءت أريحا الأكثر تدنياً.
- يتبين من النتائج أن هناك قصوراً في الإفصاح في النواحي المالية لدى معظم المحافظات المدروسة، وهو النمط المتكرر في النتائج. ورغم أن المحور الأول حظي بدرجات عالية، إلا أنه المحور الأسهل في منظومة المؤشر، لأن العديد من مكوناته هي معلومات عامة وأخبار ونشاطات وأوقات الدوام وخلافه.

ثانياً: الهيئات المحلية في شمال الضفة الغربية:

الرقم	الهيئة المحلية	محور (1)	محور (2)	محور (3)	محور (4)	محور (5)	المعدل
	محافظة طولكرم						
1	الكفريات	1.7	1.75	2.85	2.85	3.2	2.67
2	بيت ليد	1.7	2	2.57	2.85	3.2	2.46
3	بلعا	1.9	2.75	2.85	2.28	2.8	2.51
4	دير الغصون	3.2	2.75	2.28	2.14	3.2	2.71
5	قفين	2.2	2.5	2.85	2.28	2.8	2.52
	محافظة قلقيلية						
6	كفر ثلث	2.8	2.12	2.8	2.85	2.8	2.67
7	حبلة	2.9	2.5	2.85	2.28	3.2	2.74
	محافظة سلفيت						
8	كفر الديك	3	3	2.57	2.28	1.6	2.49
9	بروقين	2.6	2.12	2.71	2.57	2.6	2.52
10	دير استيا	2.7	2.5	2.57	2.85	3.2	2.76
11	كفر حارس	2.9	2	2.42	2.85	2.8	2.59
	محافظة نابلس						
12	بيت فوريك	3.5	2.75	2.28	2.85	3	2.87
13	قصرة	2.2	1.87	2.57	2.14	2	2.15
	محافظة جنين						
14	برطعة الشرقية	2	1.87	2.14	2	1.6	1.92
15	جنين	1.2	1.5	2.28	1.85	2.4	1.84
16	جبع	2.7	2.25	2.14	2	1.6	2.13
17	كفر دان	2.5	2.37	2.57	2.85	3.2	2.69
18	المتحدة المشتركة	2	2	1.42	2.28	2.4	2.02
19	مرج ابن عامر	2.6	2	2.14	2	1.6	2.06
20	السيلة الحارثية	2.4	2.5	2.14	2.57	2.8	2.48
21	سيلة الظهر	1.5	1.37	2.14	2.57	2.4	1.99
22	قباطية	3.4	2.25	2.28	2.57	3	2.81

مقارنة بين المحافظات المختلفة 2019:

نتائج مؤشر الشفافية للهيئات المحلية المشاركة موزعة حسب المحافظة

المحافظة	المحور 1	المحور 2	المحور 3	المحور 4	المحور 5	المجموع لكل محافظة
طولكرم	2.14	2.35	2.68	2.48	3.04	2.54
قلقيلية	2.85	2.31	2.83	2.57	3	2.71
سلفيت	2.24	1.9	2.1	2	2	2.1
نابلس	2.85	2.31	2.425	2.495	2.5	2.51
جنين	2.26	2.01	2.14	2.30	2.33	2.22
المجموع العام	2.5	2.2	2.44	2.4	2.6	2.4

عرض النتائج الرئيسية للهيئات في شمال الضفة:

- بشكل عام، لم تكن نتائج المؤشرات مرتفعة في العينة المستهدفة، حيث كانت النتيجة الكلية لمختلف المحاور هي 2.4، وهي نتيجة متدنية حسب مفتاح التصحيح. وجاءت أعلى علامة لمتوسط المحاور الخمسة للهيئات حوالي (2.87)، وكانت أعلى علامة لمتوسط المحاور على مستوى المحافظات في شمال الضفة 2.54، وهذا يعكس قصوراً واضحاً في سياسات الإفصاح ونشر المعلومات والبيانات الأساسية المتعلقة بعمل الهيئات المحلية.

- فيما يتعلق بالمحاور الخمسة، فقد أظهرت النتائج أن (محور التخطيط الحضري) حصل على أعلى العلامات بالمجمل مقارنة مع باقي المحاور، يليه بالعلامات محور (الإدارة المالية) و(محور التوظيف والمشتريات) على التوالي. وبالنظر إلى المحاور التي حازت على نتائج متدنية، فقد جاء (محور الإدارة العامة) أولاً يليه المحور المتعلق بمعلومات الهيئة المحلية.

- توعز نتائج ارتفاع المؤشرات المرتبطة بمحور التخطيط الحضري والإدارة المالية والتوظيف والمشتريات إلى توحيد الأنظمة المعمول فيها في الهيئات المحلية في مجال إعداد الميزانيات السنوية والمشتريات، واشتراط وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات العمل بهذه الأنظمة من أجل تقديم الدعم المالي والمنح للمشاريع التطويرية، حيث تعتبر هذه الشروط أداة ضغط مهمة في تعزيز الشفافية المالية للبلديات في الفترة الأخيرة.

- من نتائج المقابلات، يظهر أن معظم الهيئات المحلية ليست لديها سياسة معتمدة للنشر والإفصاح، وغالبية عمليات النشر والإفصاح الحالية تتم بشكل ارتجالي وعشوائي ودون الاعتماد على آليات واضحة وممأسسة، كما أن غالبية الهيئات المحلية عندما تلجأ للنشر والإفصاح، فإنها تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي (خاصة FACEBOOK)، وذلك لعدة أسباب، أهمها أن التوجه العالمي اليوم أصبح يبتعد عن مفهوم (إدارة المحتوى) المرتبط بالمواقع الإلكترونية، وذلك بسبب حاجته لقدرات تقنية ومصادر بشرية متخصصة مقارنة بوسائل التواصل الاجتماعي التي تعتمد على الأسلوب التفاعلي، بالإضافة لانخفاض تكاليفه مقارنه بالمواقع الإلكترونية.

- تعاني غالبية الهيئات المحلية من غياب نظم موحدة لتوفير المعلومات والبيانات، وتتفاوت قدرتها ومستوى توفيرها بحسب حجمها وقدرات طاقمها، وأحياناً النمط القيادي وربما درجة وعي المسؤولين والتزامهم الأخلاقي بمعايير النزاهة والشفافية والمساءلة. وقد لاحظنا من خلال المقابلات مع الهيئات المحلية أن هناك ضعفاً في قدرات هذه الهيئات ومعرفتها فيما يتعلق بضرورة تصنيف وأرشفة المعلومات والبيانات الخاصة بعملها، الأمر الذي يعيق قدرتها في توفير المعلومات. وهذا يعتبر السبب الرئيسي الكامن وراء القصور في توفير المعلومات وليس وجود نية مبيتة أو مقصودة لحجب هذه المعلومات.

- هناك علاقة طردية بين تصنيف الهيئات المحلية وعمليات الإفصاح والنشر، فالهيئات المحلية ذات التصنيف الأعلى تميل إلى تطبيق آليات لنشر البيانات والمعلومات والإفصاح عنها إلكترونيّاً أكثر من الهيئات المحلية الأصغر من حيث تصنيفها. وهذا يعود لعدة أسباب من أهمها أن قدرات وإمكانيات ووعي هذه البلديات أكبر، وعليه، فإنها قادرة على توفير البيانات والمعلومات بشكل أفضل، وخصوصاً أن نظام تصنيف الهيئات المحلية مرتبط بمؤشرات أداء بحسب بيانات صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية.

الاستنتاجات الرئيسية

- تتم غالبية النشر على وسائل التواصل الاجتماعي (خاصة FACEBOOK)، وغالبية الهيئات المحلية لم تعد تهتم بتحديث مواقعها الإلكترونية على اعتبار أن عدد زوارها قليل جدّاً مقارنة بمواقع التواصل الاجتماعي التفاعلية، وهذا منطقي وطبيعي.

- غياب المحاسبة في الكثير من هيئات الحكم المحلي وارتكازها على البعد التنظيمي والسياسي جعلها فوق المساءلة، لدرجة أن هذه البلديات لا تولي أي اهتمام بالقضايا المتعلقة بالشفافية والنزاهة، بالإضافة لحجبها المعلومات، وهذا كان واضحاً من خلال بلدية جنين، وبلدية برطعة الشرقية.

- غالبية البيانات والمعلومات المنشورة ضعيفة من حيث المحتوى والمضمون، فهو بالغالب محتوى تقليدي إخباري، وفي حال كان هناك نشر وفق مستويات الإفصاح المعروفة، يكون أيضاً تقليديّاً كنشر تقارير مالية مدققة أو ما إلى ذلك، لا يستطيع الجمهور فهمها أو تحليلها.

- ما زال الاتصال الشخصي المباشر، وخصوصاً مع شخص رئيس وأعضاء الهيئة المحلية، هو الأساس في العلاقة مع المواطن وتبادل المعلومات والشكاوى والاعتراضات، وهذه الممارسات تزيد بشكل كبير في التجمعات الريفية.

- يعاني الكثير من العاملين في الأقسام الإدارية والمالية والعلاقات العامة في الهيئات المحلية من قلة معرفة بمؤشر الشفافية والنزاهة، علماً أن الغالبية لا تمانع عمليات الإفصاح والنشر، ولكن قلة المعرفة هي العائق أمام ذلك.

- لا توجد سياسات إفصاح واضحة عن المعلومات لدى الهيئات المحلية، وما يجري من عمليات نشر وإفصاح يتم بصورة ارتجالية وعشوائية.

- عدم تفريغ شخص لنشر المعلومات في الكثير من الهيئات المحلية، إضافة إلى عدم امتلاك آخرين للمهارات الكافية، يحد من مستويات الإفصاح في بعض الهيئات.

- تعيين لجان معينة لإدارة الهيئات المحلية من قبل وزارة الحكم المحلي نتيجة الخلافات داخل هذه المواقع، أدى إلى الحد من مستويات النشر بشكل واضح وملحوظ.

- تشير النتائج إلى أن هناك فجوة في الاتصال والتواصل بين الهيئة المحلية والمواطن، وكان ذلك واضحاً عند السؤال عن التقارير أو الصفحة الإلكترونية، وبالتالي يجب على الهيئات المحلية استخدام وسائل الاتصال بشكل أكثر فاعلية مثل المذياع والتلفاز، إضافة إلى التقارير والصفحة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي واللقاءات الدورية.

التوصيات

من خلال مراجعتنا للمعلومات ونتائج تطبيق المؤشر، يمكن أن نقدم التوصيات التالية:

1. من الضروري تعزيز تبني ثقافة الإفصاح لدى الهيئات المحلية وزيادة إسنادها من قبل الجهات الرسمية والأهلية.
2. بما أن المشكلة تنجم بدرجة أساسية عن ضعف في القدرات والإمكانيات، تنبغي مساعدة الهيئات المحلية من خلال رفع قدراتها على تطوير أنظمة إفصاح أكثر فاعلية، وتطوير برامج تدريبية وتوعوية لزيادة وعي العاملين وأعضاء الهيئات المحلية، وخصوصاً قياداتها، بأهمية الإفصاح عن معلوماتها.
3. ينبغي على وزارة الحكم المحلي أن تلعب دوراً أكثر فاعلية في تعزيز مبادئ الإفصاح والرقابة عليها.
4. من المهم إنشاء قواعد بيانات وأنظمة محوسبة وتوظيف التكنولوجيا بشكل أفضل لنشر المعلومات. وهنا يمكن لوزارة الحكم المحلي أو اتحاد الهيئات المحلية الفلسطينية إنشاء حاضنات للمعلومات تمكن من النشر وتمكن صيانتها مركزيّاً. فمثلاً، نموذج موقع بلديات يمكن أن يتم تبنيه وتعزيزه.
5. ينبغي تعزيز القوانين والأنظمة التي تفرض على الهيئات تطوير آليات إفصاح فاعلة وتعزيز الممارسات الرقابية الداخلية والخارجية والشعبية عليها.
6. يجب تخصيص موارد كافية لتطوير القدرات لدى الهيئات المحلية.
7. يجب على الهيئات المحلية تطوير علاقات أفضل مع المجتمع المحلي للتأكد من أنه على علم بممارسات هذه الهيئات.

وهنا نود الاستئناس أيضاً بما قدمته الدراسات السابقة للمؤشر لضمان تحقق الفائدة والتأكيد على أهمية التوصيات المقترحة[2].

1. ضرورة الإسراع بسن قانون حق الحصول على المعلومات، لما له من علاقة مباشرة بمفاهيم الشفافية والمساءلة، وبيان الجوانب المهمة في عمليات النشر والإفصاح.
2. من الضروري تعديل قانون الهيئات المحلية الفلسطيني في ظل حالة توافق وطني ودور محوري للمجلس التشريعي الفلسطيني المعطل حاليّاً، بحيث يصبح مبدأ الإفصاح عن المعلومات والبيانات المتعلقة بعمل الهيئة المحلية إلزاميّاً وفق بنود ومحددات قانونية واضحة، فالإلزامية القانونية عامل مهم في مأسسة مفاهيم الشفافية والنزاهة في الحكم المحلي مستقبلاً، ومن المهم عدم ترك هذه القضية تحت تفسيرات وقناعات شخصية لدى أعضاء ورئيس الهيئة المحلية.
3. ضرورة تمكين الهيئات المحلية من امتلاك نظم معلومات موحدة تساعدها في حفظ وأرشفة كافة البيانات المالية والإدارية والبرامجية من أجل نشرها لاحقاً بسهولة وبطريقة مهنية ودورية.
4. ضرورة نشر الوعي المجتمعي بأهمية الشفافية كأداة من أدوات المساءلة، وإحدى القيم الضرورية لتفعيل النزاهة ومكافحة الفساد، وذلك بأن يتم نشر ثقافة العمل العلني والتدفق الحر للمعلومات، ومحاربة ثقافة السرية والانغلاق.
5. تفعيل الأدوات المتاحة، وأهمها المواقع الإلكترونية، على أن يتم تحديثها باستمرار، وكذلك صفحات الفيسبوك التي يتم من خلالها التواصل مع المواطنين في الأمور اليومية والميدانية.
6. التأكيد على أهمية إعداد التقارير الدورية، المالية والإدارية، وأيضاً نشرها للمواطنين والمهتمين، وعدم الاكتفاء برفعها للجهات المسؤولة.

2. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، تقرير مؤشر الشفافية في الهيئات المحلية المصنفة B في الضفة الغربية، 2018.

7. التأكيد على قيام البلديات بنشر بنود مؤشر الشفافية التي يغلب القصور فيها، وخاصة الموازنات العامة والتقارير المالية، وقرارات المجلس البلدي، والخطة الإستراتيجية، ومدونات السلوك الخاصة برئيس المجلس البلدي وأعضائه وموظفيه، وسياسات الشراء، والعقود، والعطاءات، والأنظمة والإجراءات وأدلة العمل، وأصول الهيئة المحلية وممتلكاتها.

8. ضرورة قيام بعض الجهات المختصة، كوزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير وإقراض البلديات، بمساعدة البلديات في عمليات الإفصاح ودعم سياسات النشر، ماديّاً ومعنويّاً، وخاصة البلديات التي لا تملك الموارد اللازمة لذلك.

9. ضرورة تعزيز نظم المساءلة الرسمية والشعبية (المساءلة المجتمعية) للهيئات وقيادتها للتأكد من التزامها بمبادئ الشفافية والنزاهة، ووضع خطة واضحة لمأسسة أدوات المساءلة المجتمعية في الهيئات المحلية وخاصة تنفيذ جلسات الاستماع، واللقاءات المفتوحة مع المواطنين، وفتح جلسات المجلس البلدي للجمهور.

10. ضرورة توحيد الجهود الوطنية والمؤسساتية في مجال تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في الحكم المحلي، خاصة جهود مكافحة الفساد في فلسطين، بالإضافة لجهود ديوان الرقابة الإدارية والمالية وجهود منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، وكذلك جعل معايير ومؤشرات الشفافية جزءاً من المعايير التي يفرضها صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية كشرط لتقديم الدعم والمشاريع.

المراجع

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، تقرير مؤشر الشفافية في الهيئات المحلية المصنفة B في الضفة الغربية، 2018.

2. دراسة للباحثة رائدة قنديل بعنوان "فحص لمشروع مؤشر الشفافية الدولي ومدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية 2014"، إصدار مؤسسة أمان.

3. قانون الهيئات المحلية الفلسطينية رقم (1) لسنة 1997 وقانون رقم (9) لعام 2008م بشأن تعديل القانون.

4. المواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك لكافة البلديات التي ينطبق عليها هذا التقرير.

5. المقابلات الهاتفية مع بعض البلديات كما هو موضح في هوامش التقرير.

ملحق

قائمة بأسماء البلديات المصنفة ضمن فئات C بحسب صندوق تطوير البلديات، التي شملها التقرير

الرقم	البلدية	التصنيف
محافظة القدس		
1	العيزرية	C
2	حزما	C
3	كفر عقب	C
4	السواحرة الشرقية	C
محافظة جنين		
5	السيلة الحارثية	C
6	سيلة الظهر	C
7	قباطية	C
8	برطعة الشرقية	C
9	جبع	C
10	جنين	C
11	كفر دان	C
12	المتحدة المشتركة	C
13	مرج ابن عامر	C
محافظة طولكرم		
14	الكفريات	C
15	بلعا	C
16	بيت ليد	C
17	دير الغصون	C
18	قفين	C
محافظة قلقيلية		
19	حبلة	C
20	كفر ثلث	C
محافظة سلفيت		
21	بروقين	C
22	دير ستيا	C

23	كفر حارس	C
24	كفر الديك	C
محافظة نابلس		
25	بيت فوريك	C
26	قصرة	C
محافظة أريحا		
27	النواعمة	C
28	العوجا	C
محافظة رام الله والبيرة		
29	عبوين	C
30	المزرعة الشرقية	C
31	الطيبة	C
32	الزيتونة	C
33	بيت لقيا	C
34	سردا وأبو قش	C
35	ترمسعيا	C
36	بني زيد الغربية	C
محافظة الخليل		
37	الظاهرية	C
38	الكرمل	C
39	الياسرية الشرقية	C
40	إذنا	C
41	سعير	C
42	نوبا	C
محافظة بيت لحم		
43	بتير	C
44	جناتا	C
45	تقوع	C
46	زعترة	C

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) هو المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006. تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد». يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال

ص.ب: رام الله 339 القدس69647

هاتف: 02-2974949-2989506

فاكس: 02-2974948

غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الأرضي

تلفاكس: 08-2884767 --28847668008

بريد إلكتروني: info@aman-palestine.org

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

فيسبوك: https://www.facebook.com/AmanCoalition/

تويتر: https://twitter.com/AMANCoalition